

الفخفاخ بين حكومتين: ثورية أم حكومة وحدة وطنية

راشد الغنوشي يرفض إقصاء «قلب تونس»



مع بداية المشاورات الرسمية لرئيس الحكومة المكلف إلياس الفخفاخ، يتساءل المتابعون عن طبيعة الحكومة التي سيعمل على تشكيلها إن كانت حكومة تنتصر للخط الثوري أم منفتحة على جميع الأطراف، ويرجح المتابعون أن يعمل الفخفاخ على استرضاء الجميع بما في ذلك حزب قلب تونس لضمان نيل الثقة.

وتونس - تترقب الأوساط السياسية في تونس ملامح الحكومة التي سيختارها رئيس الحكومة المكلف إلياس الفخفاخ، إن كان سيدفع نحو حكومة وحدة وطنية منفتحة على جميع الأحزاب، أم حكومة للقوى المحسوبة على الثورة، يستلني فيها خصوم الثوريين في الحكم وأبرزهم حزب قلب تونس.

وانطلقت، الخميس، المشاورات الرسمية لحكومة الفخفاخ في ثاني محاولة لتشكيل الحكومة منذ الانتخابات التشريعية التي جرت قبل ثلاثة أشهر ونصف الشهر بعد أن رفض البرلمان في العاشر من يناير منح الثقة لحكومة الحبيب الجملي الذي رشحه حزب النهضة الإسلامي.

وجه رسائل تفيد بضرورة تمثيل الأحزاب في الحكومة حسب تمثيلها في البرلمان. وأعرب الغنوشي عقب لقائه الفخفاخ عن حرصه على أن يكون قلب تونس ضمن الائتلاف الحكومي، في خطوة تكشف لقلب تونس دور فيها.

ونقلت وسائل إعلام محلية عن الغنوشي قوله "حريصون على أن يكون قلب تونس ضمن الائتلاف الحكومي القادم، لأن ديمقراطية تونس لا تزال ناشئة وتحتاج إلى كل قوى الشعب من أجل مشروع إصلاح".

وعبر الغنوشي عن أمله في أن تكون الحكومة القادمة "سياسية وحكومة أحزاب لا حكومة أشخاص ولا تقصي أحدا".

ويرى متابعون أنه ليس من مصلحة النهضة خسارة حليف يمنحها حزاما سياسيا قويا مثل قلب تونس الذي ضمن لها التحالف معه فوز الغنوشي بمنصب رئاسة البرلمان.

وتأتي تصريحات الغنوشي تماشيا مع تصريحات قيادات قلب تونس التي استغرقت اختيار الرئيس لشخصية من خارج دائرة الأحزاب الفائزة بالانتخابات التشريعية الأخيرة.

وأشار كمال بن يونس المحلل السياسي، لـ"العرب"، إلى أن "من مصلحة النهضة أن يكون قلب تونس موجودا في الحكومة". وتوقع أن تذهب جميع الأحزاب، وحتى قبل قلب تونس الذي أبدى تحفظه على اختيار الفخفاخ، إلى "الرضوخ لحكومة الأمر الواقع والتصويت على الحكومة تجنباً لحل البرلمان".

وأمام الفخفاخ الآن شهر ليشكل حكومة قادرة على الفوز باقتراع على الثقة في البرلمان بأغلبية بسيطة، وإذا لم يفلح في ذلك فستجرى انتخابات جديدة فيما تواجه البلاد تحديات اقتصادية. وأضاف بن يونس "حسب التحالفات الموسوعية سيحصل بالضرورة على دعم كتلة التيار الديمقراطي وتحيا تونس وحركة النهضة، وربما تصل مفاوضات بين حركة النهضة وقلب تونس إلى تصويت على حكومتهم".

وعلق على هذا الاختيار بالقول "لا تريد الأحزاب حل البرلمان، لأن ذلك يهدد نفوذها، وهناك كتل قد تندثر".

وبخلاف حزبه (التكتل)، يتوقع أن يجد الرجل دعم عدة كتل برلمانية مثل حركة النهضة (إسلامية/54 نائبا)، وحركة تحيا تونس، التي اقترحت اسمه على الرئيس قيس سعيد.

وتكررت وسائل إعلام محلية أن الفخفاخ التقى عددا من رؤساء الأحزاب وشخصيات سياسية ممثلة لأحزاب في إطار مشاورات تشكيل الحكومة. وافتتحت المشاورات بقاء جمع الفخفاخ ورئيس حركة النهضة راشد الغنوشي.

وفيمما توقع المراقبون أن تكون حكومة الفخفاخ داعمة للخط الثوري باعتبار أن أحزاب هذا الخط، مثل التيار الديمقراطي والنهضة وتحيا تونس، زكته لدى الرئيس قيس سعيد في مفاوضات اختيار "الشخصية الإقدر"، إلا أن التهنئات تفيد بانفتاحه على جميع الأحزاب بما في ذلك قلب تونس لضمان النجاح في اختبار منح الثقة.

وتعارض الأحزاب المحسوبة على الثورة المشاركة في حكومة تضم قلب تونس لما يلاحق الحزب من تهمة فساد، ومع ذلك يستبعد المراقبون إقصاء قلب تونس بصفته كتلة برلمانية وازنة حيث يحظى بثمانية وثلاثين نائبا. ومع بداية المشاورات وقبل إعلان الفخفاخ عن تصورات الحكومة المرتقبة،



عبد الحميد الجلاصي
قيد بجد الفخفاخ نفسه
مضطرا إلى تشكيل
حكومة وحدة وطنية

كمال بن يونس
من مصلحة النهضة
أن يكون قلب تونس
موجودا في الحكومة

خطوات واثقة

أنه أعلم رفاقه في الحزب بهذا القرار ومبرراته ووجهته وشكرهم على تفهمهم. أشار إلى أن الرئيس قيس سعيد، كان قد كلف وزير المالية الأسبق، الإثنين، القيادي في حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات إلياس الفخفاخ (ليس ممثلا في البرلمان)، بتشكيل حكومة جديدة.

وكان رئيس الحكومة المكلف أعلن الأربعاء، استقالته من حزب "التكتل من أجل العمل والحريات"، والتفرغ كليا لتشكيل الحكومة.

جاء ذلك في بيان نشره الفخفاخ عبر صفحته فيسبوك، بعد يومين من تكليفه من جانب الرئيس قيس سعيد، بتشكيل حكومة جديدة خلال شهر. وأوضح

وتابع الجلاصي "تزكية الحكومة واستقرارها وقوتها مرتبطة بهذا الخيار الأصلي".

من جهته أبدى الفخفاخ مرونة في التعامل مع الأحزاب واستجاب لدعوات قيادات من حزب تحيا تونس بالاستقالة من عضوية حزب التكتل، مشددا انفتاحه على جميع الأطراف السياسية.

ويرجح متابعون اتجاه الفخفاخ نحو تشكيل حكومة وحدة وطنية لضمان المرور في البرلمان من جهة، وعيا منه بمتطلبات المرحلة الصعبة التي تمر بها تونس نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وتواصل التذمر الشعبي جراء غلاء المعيشة وكلفة الإصلاحات من جهة ثانية.

وتواجه تونس، التي تحتاج إلى حوالي ثلاثة مليارات دولار في شكل قروض أجنبية في 2020، ضغوطا قوية من المقرضين لخفض الإنفاق والسيطرة على العجز ولكنها تواجه في نفس الوقت مطالب متزايدة من شبان محبطين دفع الياس الآلاف منهم إلى خوض رحلات محفوفة بالمخاطر باتجاه أوروبا.

وأوضح عبد الحميد الجلاصي القيادي في حركة النهضة، لـ"العرب"، قائلا "إن هناك خيارا سياسيا يجب أن يتخذه الفخفاخ وهو طبيعة الحكومة، ويبدو أن الرئيس المكلف ورئيس الجمهورية يميلان إلى الحكومة الثورية".

ولكن قد يجد المكلف نفسه مضطرا إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية وقد يكون هذا الخيار الأنسب لضمان حزام سياسي مستقر وحكومة قوية تقود الإصلاحات".

تنديد تونسي بالسلوك «الاستفزازي» لسالفيني تجاه أسرة تونسية

سكان بامر بغضب (بشانكم). قالوا لنا إن قسما من المخدرات التي تباع في الحي مصدرها منزلكم. هذا صحيح أم خاطئ؟"

ويعتد أن قطع مخاطبه الاتصال، سال سالفيني المحبطين به "أهو تونسي؟ من يروج المخدرات؟ الإبن أم الأب؟"

من جهته عبر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (منظمة غير حكومية تونسية) عن "استنكاره" لهذا السلوك "الشعوي" في ظرف "تصاعدت فيه مشاعر كراهية الأجانب وخصوصا التونسيين".

وعبر السفير عن "قلقهم إزاء السلوك المزعج لسلفيناتور في جمهورية"، في إشارة إلى سالفيني وزير الداخلية الإيطالي السابق، منندا بـ"التشهير الضالمة بأسرة تونسية".

وكان سالفيني خلال حملته الانتخابية مساء الثلاثاء في حي بمدينة بولونيا، قد توجه محاطا بكاميرات إلى منزل قاداته إليه مقيمة في الحي ادعت أن ساكنه يروج المخدرات.

وبعد أن ضغط على زر الهاتف الداخلي للمنزل قال سالفيني مخاطبا المقيم التونسي فيه "مساء الخير أبلغنا

ندد السفير التونسي لدى روما مع السيواي بـ"السلوك المزعج" للسياسي اليميني الإيطالي ماتيو سالفيني الذي كان طرق الثلاثاء خلال حملته الانتخابية في بولونيا باب منزل مقيم تونسي وسأله عبر هاتف داخلي ما إذا كان "يروج المخدرات".

وصرح السفير التونسي لوكالة "إي جي أي" إثر سؤال عن تصرف زعيم رابطة الشمال (يمين متطرف) حيال أسرة تونسية، بأن هذا السلوك "استفزازي وعدم احترام تام لسكن خاص".

ترسيم المغرب لحدوده البحرية هل يوتر العلاقات مع إسبانيا

كما أنهم متجاوزان على الواجبة المتوسطية حيث تقع شواطئ المغرب على مرمى حجر من نظيرتها الإسبانية، فضلا عن الحدود مع جيبى سبتة ومليلية الساحلين شمال المغرب.

وأوضح ناصر بوريطة في هذا الصدد أن "المغرب ليست له أي نية في فرض الأمر الواقع الأحادي الجانب، لكنه حريص في الوقت نفسه على حماية حقوقه السيادية ومستعد للحوار البناء على أساس المنفعة المشتركة".

وأعلن، في تصريح للصحافة عقب جلسة التصويت، أنه سيؤكد هذا الأمر لنظيرته الإسبانية أرثشا كوزنيز التي تزور الرباط الجمعة، مشيدا بالعلاقات مع هذا البلد الذي وصفه "بالشريك الاستراتيجي والحليف الموثوق".

ويتوقع مراقبون أن تبدي إسبانيا تفهما للخطوة المغربية خاصة وأنها إجراء قانوني هدفه حماية حقوقها السيادية، ولا غاية من ورائه لتوتير العلاقات بين دولتين متقاربتين جغرافيا وتجمعهما علاقات قوية.

وأشار أستاذ العلاقات الدولية، خالد شيات، لـ"العرب"، أن "هذه الخطوة ذات بناء قانوني سيادي ومتعلقة لتعزيز التعاون والشراكات مع الدول في ظل واقع واضح، وليست لها أبعاد استفزازية أو صدامية".

أبدا إذ تعتبر إسبانيا أنها في منطقتها الاقتصادية الخالصة، ومن ناحية أخرى يحاول المغرب على الأقل إدراج جزء من هذه المنطقة داخل حدوده البحرية الجديدة في شرق المحيط الأطلسي.

وأشارت حكومة الجزر إلى أن المواقف التي تبنتها وتدافع عنها هي نفس المواقف التي تدافع عنها الحكومة المركزية في مدريد، وأنها "مدعومة في ذلك من قبل جميع القوى السياسية الممثلة في برلمان جزر الكناري على المحيط الأطلسي".



محمد أبودرار
اتفاقية قانون البحار
تفرض علينا تحديد
مجالنا البحري

المنظومة القانونية الوطنية المتعلقة بالمجال البحري وملاءمتها مع سيادة المغرب الداخلية الكاملة على كل أراضي ومياه من طنجة إلى الكويرة".

وأوضح ناصر بوريطة أن من الأسباب التي أملت هذه الخطوة ضرورة تحيين التشريعات الوطنية لتطابق "السيادة الكاملة للمملكة المغربية في حدودها البرية والبحرية".

ويعد تحيين المنظومة القانونية للمجال البحري للمملكة المغربية، إلى سنوات 1973 و1975.

وشرح الهيئة عدي، رئيس مركز الدراسات والأبحاث السياسية والاستراتيجية للشؤون الصحراوية، لـ"العرب"، بعض الدوافع المغربية للمصادقة على القانونين.

ويعد تجاوز الفراغ التشريعي المتعلق بترسيم الحدود، وتحيين المنظومة القانونية للمجال البحري أبرز مبرراته، حسب تعبيره.

وبين عدي أن من "شأن تحيين القوانين المرتبطة بالمجال البحري المغربي أن يتيح تحديدا دقيقا للمجالات البحرية الخاضعة للسيادة المغربية".

وفي أول رد فعله على قرار المغرب ترسيم حدوده البحرية، قال رئيس جزر الكناري أنجيل فيكتوري توريس في تصريحات صحافية "الحدود لن تتغير

البحري، وتوضيح امتداد الحدود البحرية للمملكة المغربية بشكل دقيق".

ويحدد القانونان المجال البحري الذي يقع تحت السيادة المغربية على واجهتي البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، بما في ذلك مياه سواحل الصحراء المغربية، حتى الحدود مع موريتانيا.

وتؤكد الحكومة المغربية أن مشروع القانونين المتعلقين بترسيم حدود المملكة في المياه الإقليمية يهدفان إلى "سد الفراغ التشريعي الذي يسبب

ووصف محمد أبودرار رئيس فريق الأمانة والمعاينة بالبرلمان لـ"العرب" قرار المصادقة على القانونين بمثابة "محطة تاريخية كون هذين المشروعين اللذين تم التصويت عليهما بالإجماع من جميع مكونات المؤسسة التشريعية، لهما أهمية خاصة، لأنهما يكرسان الهوية الجغرافية للمملكة المغربية في إطار من الوضوح التام، من طنجة إلى الكويرة، ومن طنجة إلى السعيدية".

ولفت أبودرار إلى أن "اتفاقية قانون البحار تفرض علينا تحديد مجالنا المملكة المغربية".



بوريطة: ترسيم الحدود مسألة داخلية سيادية

محمد ماموني العلوي

الرباط - صادق البرلمان المغربي، الأربعاء، بالإجماع على قانونين يؤكدان سيادة المغرب البحرية على أقاليمه الجنوبية.

وأعلن وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي ناصر بوريطة قبيل المصادقة على النصين، "كان علينا تحيين المنظومة القانونية الوطنية للمجال البحري"، مضيفا أن "من شأن هذا التحيين أن يتيح تحديدا دقيقا للمجالات البحرية الواقعة تحت سيادة المملكة المغربية".

وصوت أعضاء مجلس النواب، الغرفة الأولى للبرلمان المغربي، بالإجماع على هذا القانون، بالإضافة إلى قانون ثان مرفق به ينص على إحداث منطقة اقتصادية خالصة على مسافة 200 ميل بحري عرض الشواطئ المغربية.

وأكد بوريطة في عرضه أمام البرلمان أن تبني هذين القانونين هو "مسألة داخلية سيادية"، لكنه شدد في الوقت نفسه على "انفتاح المغرب واستعداده للحوار والتفاوض مع جيرانه وخاصة إسبانيا لمعالجة أي تناقض في المجالات البحرية للبلدين".

من جهتهم أبدى النواب تأييدهم التام للقانونين.